

Distr.: Limited
1 July 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لاتخاذ إجراء

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٣

١٥-١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

توصية بالتمويل من الموارد الأخرى بدون صدور توصية بالتمويل من
الموارد العادية

البرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج

موجز

تتقدم المديرية التنفيذية بتوصية بالتمويل من الموارد الأخرى للبرنامج دون الإقليمي لمنطقة الخليج الذي يشمل الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وتوصي المديرية التنفيذية بأن يقر المجلس التنفيذي التمويل من الموارد الأخرى بمبلغ ٨ ٧٩٠ ٠٠٠ دولار للفترة من عام ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، رهنا بتوافر المساهمات المقدمة لأغراض محددة.



حالة الأطفال والنساء

١ - تغير أسلوب الحياة التقليدي في بلدان منطقة الخليج^(١) تغيراً نهائياً خلال العقود الأخيرة نتيجة لعملية تحديث سريعة الإيقاع شهدتها تلك المجتمعات في فترة لا تتجاوز بضعة عقود من الزمن مما شكّل ضغطاً هائلاً عليها. ومن مجموع سكان الخليج الذين يبلغ عددهم ٢٥,٧ مليون نسمة، نحو ١١,٥ مليون نسمة (٤٥ في المائة) تقل أعمارهم عن ١٨ سنة، مما ينم عن ارتفاع معدل النمو السكاني السنوي بوجه عام حيث يبلغ ٣,٥ في المائة. وتعيش الغالبية العظمى من سكان الخليج في المملكة العربية السعودية، التي يناهز مجموع عدد سكانها ٢٠ مليون نسمة، ٩,٦ مليون منهم أطفال. ويقدر أن ثلث سكان الخليج من المغتربين. وفي قطر والإمارات العربية المتحدة، يشكل المغتربون ٨٠ في المائة من السكان تقريباً. والمعدلات العالية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في منطقة الخليج التي تتراوح بين ٢٣٠ و٧ دولارات في السعودية و١٨٠٣٠ دولاراً في الكويت، تنبع بصفة رئيسية من مخزونات الطاقة الضخمة في المنطقة. بيد أنه من المتوقع أن ينخفض إنتاج النفط بشكل حاد في بعض بلدان الخليج خلال الـ ٢٥ سنة المقبلة، الأمر الذي يؤكد أهمية تنويع اقتصاداتها وتطبيق إصلاحات هيكلية.

٢ - وقد حققت بلدان الخليج جميعاً أوجه تحسن بارزة في مجال التنمية الاجتماعية خلال العقود الأخيرة. فمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة تتراوح فيها بين ٩ وفيات لكل ١٠٠٠ مولود حي في الكويت و ٢٨ لكل ١٠٠٠ مولود حي في المملكة العربية السعودية. إلا أن هناك تفاوتات كبيرة في معدلات الوفيات للأطفال دون الخامسة، خاصة في المملكة العربية السعودية. وتمثل الأسباب الرئيسية للوفيات في الظروف المحيطة بالولادة، فهي، حسبما ورد في الدراسة الاستقصائية بشأن صحة الأسرة في الخليج، تقترن بعمر الأم ومستواها التعليمي والفترة بين كل ولادة وأخرى. وتفيد التقديرات بأن نسب وفيات الأمهات أثناء النفاس تقل كثيراً عن ٥٠ لكل ١٠٠٠٠ مولود حي في جميع بلدان الخليج. أما نسب الأطفال الذين يعيشون في بلدان الخليج ويجري تحصينهم بجميع اللقاحات المولدة للمضادات فقد ظلت لعدة سنوات تتجاوز كثيراً ٩٠ في المائة.

٣ - ومعدلات سوء التغذية أعلى عموماً مما يتوقع بالنظر إلى ارتفاع مستويات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب تشمل فقر الدم والأنواع الأخرى من النقص في التغذية في جميع البلدان، بيد أنها تتبدى أكثر ما تتبدى في الكويت

(١) لأغراض هذا التقرير، تشمل بلدان منطقة الخليج الإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية.

والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وأشار في الدراسة الاستقصائية بشأن صحة الأسرة في الخليج إلى انخفاض معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة وضعف ممارسات التغذية التكميلية والرضاعة الصناعية، خاصة في الكويت وقطر. ومن ثم يلزم إجراء مزيد من الدراسات لفهم ممارسات الرعاية والتغذية هذه على نحو أفضل.

٤ - والعدد الرسمي للحالات المسجلة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز منخفض في الخليج، حيث تفيد المملكة العربية السعودية بأن عدد حالات الإصابة لا يتجاوز سنويا ٨٠ إلى ٩٠ حالة جديدة وأن معدل الانتشار لا يزيد عن ٠,٠٢ في المائة. وأشارت نتائج الدراسة الاستقصائية القائمة على مجموعات مؤشرات متعددة والتي أجريت عام ٢٠٠٠ في البحرين إلى أن ٧٥ في المائة من النساء البحرينيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٥ يعرفن وسيلة واحدة للوقاية من الإيدز، وأن نسبة من يعرفن ثلاث وسائل للوقاية لم تزيد عن ٧ في المائة. وأبدت الحكومة السعودية تفهما متزايدا للحاجة الماسة إلى اتخاذ تدابير وقائية وصدقت على خطة وزارية لمكافحة الإيدز. ويستدل من معدل انتشار وسائل منع الحمل على تباين الصورة في هذا الصدد، حيث أن تلك المعدلات منخفضة بشدة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومرتفعة في البحرين. كما أن معدلات الخصوبة في أعمار محددة وهي تخص في هذا المقام، المراهقات بين ١٥ إلى ١٩ سنة، تزيد هذه الصورة، فالمعدلات مرتفعة نسبيا في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومنخفضة للغاية في البحرين. وبالتالي، هناك حاجة ماسة في بلدان الخليج لرفع درجة الوعي بالمسائل المتعلقة بالصحة الإنجابية والإيدز، مع التركيز بشكل خاص على الشباب.

٥ - ويتراوح صافي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية بين ما يقارب ١٠٠ في المائة للبنين والبنات في البحرين والإمارات العربية المتحدة، و ٨١ في المائة للبنين، و ٧٣ في المائة للبنات، في المملكة العربية السعودية. ويمكن أن يعزى الرقم الأقل في السعودية إلى أن التعليم الابتدائي لم يصبح إلزاميا بعد. كما أن ما يزيد على نسبة ٩٠ في المائة من تلاميذ المرحلة الابتدائية يصلون إلى الصف الخامس في جميع بلدان الخليج. إلا أن هناك تساؤلات عن نوعية الخدمات التعليمية وعن مدى تكافؤ فرص الحصول على التعليم الأساسي خاصة بالنسبة للبنات. والواقع أن مناهج التعليم لا تتماشى مع مستوى التقدم المحرز في الخليج. أما عن التفاوت الكبير بين معدلات الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي، حيث تفيد الكويت بارتفاع ذلك المعدل لديها ليصل إلى ٩٩ في المائة بينما تفيد المملكة العربية السعودية بانخفاضه إلى ما نسبته ٩ في المائة، يمثل تعبيرا عن الاختلافات بين السياسات. وليست هناك معلومات كافية عن برامج التعليم ما قبل المدرسي، بيد أن هناك مجالا كبيرا للتحسن، في البحرين على سبيل المثال. وكثيرون من الأطفال الصغار يتلقون التعليم في المنزل على يد مربيات

وخدمات مغتربات، إلا أنه لم تُجر دراسات على أثر اللغات المختلفة على نوعية الاتصال وعلى التحفيز المبكر للأطفال.

٦ - وعلى مستويات متعددة، داخل الحكومات وفي المجتمع عموماً على السواء، هناك وعي متنام إزاء إساءة معاملة الأطفال والعنف داخل الأسر. بيد أن هناك نقصاً في البيانات المثبتة والآليات اللازمة لعلاج ضحايا سوء المعاملة أو لإحالتهم إلى المختصين. ورغم أن الحماية مكفولة بموجب القانون في عدد من بلدان منطقة الخليج، تتسم القوانين في بعض الحالات بعدم مواكبتها للعصر أو لا تنفذ بطريقة متجانسة. ووفقاً لما ورد في الدراسة الاستقصائية القائمة على مجموعات مؤشرات متعددة التي أجريت في البحرين، فإن ٥,٥ في المائة من أطفال البلد الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ و ١٥ سنة يزاولون أعمالاً مدفوعة الأجر، في حين أن ٠,٥ في المائة من الأطفال يزاولون أعمالاً بدون أجر خارج نطاق الأسرة. وليست هناك معلومات كافية عن عمالة الأطفال في البلدان الأخرى في منطقة الخليج. كما أن الاتجار بالأطفال لاستخدامهم في مهنة ركوب جمال السباق ظاهرة كانت تحدث في منطقة الخليج بأسرها، بيد أنها الآن أصبحت إما محرمة قانوناً أو تلقى إدانة في البلدان كافة.

٧ - أما المراهقون فهم فئة من السكان مهمة نسبياً في بلدان الخليج، الأمر الذي يؤكد عدم وجود بيانات عنها ودراسات بشأنها. كما أن سن المسؤولية الجنائية وسن الزواج لا يزالان موضوعاً لأحكام قانونية وأحكام تتعلق بالسياسات العامة تخالف اتفاقية حقوق الطفل. والمراهقون هم أطراف غير فاعلة في المدارس والمجتمعات المحلية، وهم لا يتمتعون فرصة تقييم مشاكلهم وإيجاد حلول لها في ضوء ذلك التقييم. كما أن فرص الأنشطة غير المدرسية ضئيلة خاصة بالنسبة للبنات في سن المراهقة. وبالتالي يصل المراهقون، خاصة البنات، إلى سن الشباب بمهارات حياتية غير كافية، وخيارات شحيحة في مجال العمالة المدرة للدخل، وفرص لا تُذكر للتعبير عن النفس. وتبدي بين الشباب اتجاهات واضحة نحو أنماط حياة غير صحية وغير مسؤولة، كما يتبين من تزايد معدلات إساءة استعمال المخدرات وانتشار الإصابة بالإيدز.

٨ - وتعليقاً على التقارير الوطنية التي قدمتها بلدان الخليج، سلطت لجنة حقوق الطفل الضوء، في ردودها الموجهة إلى كل بلد، على عدد من المسائل. وينطبق عدد من التوصيات على غالبية بلدان منطقة الخليج، بما في ذلك الحاجة إلى استعراض القوانين واللوائح التنظيمية وإلى تنفيذ برامج؛ وإنشاء مؤسسات وطنية مستقلة معنية بحقوق الإنسان لرصد التقدم في تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل وتقييمه؛ والتوعية بالاتفاقية وإشراك المجتمع المدني في تنفيذها؛

والتصدي على نحو أفضل لمعالجة مشاكل المراهقين؛ وتحسين أنظمة جمع البيانات لتوفير بيانات مفصلة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بأشد الفئات ضعفاً؛ ومراجعة المناهج المدرسية؛ وتعزيز احترام حق الأطفال في الحماية. وأبدت شواغل فيما يتعلق بإساءة معاملة الأطفال، والحد الأدنى لسن الزواج والمسؤولية الجنائية، والحق في الحصول على اسم وجنسية. وبذلت بلدان منطقة الخليج جهوداً للاستجابة لهذه الشواغل. فعلى سبيل المثال، تقوم المملكة العربية السعودية باستعراض كيفية كفالة حقوق الأطفال في الحصول على اسم وجنسية، والرعاية الأسرية، والمشاركة، والحماية عن طريق حدود عمرية دنيا للمسؤولية تتماشى مع الاتفاقية.

النتائج الرئيسية والدروس المستخلصة من التعاون في السابق، فترة ٢٠٠١-٢٠٠٣

النتائج الرئيسية المحرزة

٩ - حتى منتصف الثمانينات، كان تعاون اليونيسيف في بلدان منطقة الخليج ينصب بصفة رئيسية على تحسين حالة الأطفال عن طريق استخدام الاستراتيجيات التقليدية لتقديم الخدمات، وبناء القدرات، والدعوة. وفي الفترة من منتصف الثمانينات حتى أواخر التسعينات، قل التركيز على تقديم الخدمات. حيث بات تقديم الدعم المالي والتقني من أجل إجراء الدراسات والاستقصاءات، فضلاً عن بناء القدرات في مجالات الصحة، والتعليم، وحقوق الطفل، يحتلان مكانة أكبر في أنشطة التعاون. وخلال عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، تركزت الأنشطة على رصد حالة الأطفال، والدعوة، والتخطيط، وتدبير الأموال، وبناء الشراكات وتدعيمها، بالإضافة إلى عدد محدود من أنشطة البرمجة الاستراتيجية. وعزز برنامج التعاون في عام ٢٠٠٣ الأنشطة في مجالات الدعوة من أجل اتفاقية حقوق الطفل، والرعاية ونماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، ونماء الشباب ومشاركتهم.

١٠ - ومن بين النتائج الرئيسية التي أسفر عنها تعاون اليونيسيف، قيام خمسة أفرقة وطنية تعمل تحت رعاية المجالس/اللجان الوطنية الخمس المعنية بشؤون الطفل بإعداد تحليلات للحالة. وتولى مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة مهمة تيسير عملية تشاركية. وكفل ذلك وجود إحساس قوي بملكية المشروع لدى المجالس/اللجان الوطنية، وبشراكة قوية فيما يتعلق بشؤون الطفل. وسيستهل مجلس التعاون لدول الخليج العربية عمليات تحليل الحالة وهي العمليات التي شكلت أدوات هامة جرت الاستعانة بها في وضع برنامج ٢٠٠٤-٢٠٠٦ وسيسترشد بها أيضاً في التخطيط الوطني.

١١ - وقد أسهمت اليونيسيف بقدر كبير في إدراج مسألة إساءة معاملة الأطفال في جداول الأعمال الوطنية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، عقد مؤتمر طبي وطني بشأن ميثاق الشرف، حضره ٤٠٠ طبيب من جميع أرجاء المملكة العربية السعودية، وكان بمثابة

فرصة للتعريف بالموضوع، ونوقشت فيه ١٤ ورقة تتعلق بمختلف أشكال إساءة معاملة الأطفال. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، عقدت في البحرين، حلقة عمل إقليمية كبرى معنية بحماية الأطفال من إساءة المعاملة والإهمال. وفي أيار/مايو ٢٠٠٣، عرضت اليونيسيف، في ندوة وطنية في الرياض ورقة عن إساءة معاملة الأطفال. ونجحت اليونيسيف في الدعوة إلى تطبيق حظر قانوني على استخدام الأطفال في ركوب جمال السباق، خاصة في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. واستندت هذه الجهود جزئياً إلى الملاحظات الختامية للجنة حقوق الطفل. وفي الإمارات العربية المتحدة، صدر، في عام ٢٠٠٢، مرسوم أميري يحظر استخدام الأطفال في ركوب جمال السباق، وفي المملكة العربية السعودية، أصدر ولي العهد لوائح تنظيمية تحدد سن المشاركة في ركوب جمال السباق، مما أدى فعلياً إلى استبعاد استخدام الأطفال في هذا العمل. وستعقد في حريف عام ٢٠٠٣، في قطر حلقة عمل معنية بكيفية تعزيز تطبيق اتفاقية حقوق الطفل في بلدان الخليج.

١٢ - ودعمت اليونيسيف بنجاح كبير مبادرة المستشفيات "الملائمة للأطفال". وخلال عام ٢٠٠٢، سجلت ستة مستشفيات في المملكة العربية السعودية بوصفها ملائمة للأطفال، فضلاً عن مستشفيات في الإمارات العربية المتحدة، حيث أصبحت جميع المستشفيات الـ ١٢ الموجودة في ذلك البلد مسجلة بوصفها "ملائمة للأطفال". واضطلعت اليونيسيف أيضاً بدور أساسي في الترويج للرضاعة الطبيعية خلال فترة ٢٠٠١-٢٠٠٢ عن طريق دعم التدريب على تنظيم الرضاعة وتقديم المشورة بشأنها (في قطر والمملكة العربية السعودية)؛ والتدريب المتعلق ببدايات لبن الأم (في بلدان الخليج الخمسة كافة)؛ وتدريب المدربين (في قطر)؛ ووضع برامج ترويج للرضاعة الطبيعية (في قطر)؛ وتنظيم "أسابيع الرضاعة الطبيعية" (في جميع بلدان الخليج).

١٣ - واضطلعت اليونيسيف بدور رئيسي في الترويج للمفاهيم المتصلة بتوفير الرعاية فرص النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، وفي استرعاء الانتباه إلى المدى المتاح لتحسين نوعية التعليم. وشاركت جامعة تورونتو في تنظيم مشاورتين على نطاق منطقة الخليج، مدتهما خمسة أيام، لمناقشة هذين الموضوعين، عقدت إحداهما في دبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والأخرى في الرياض في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. والمشاورة بشأن توفير الرعاية وفرص النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، التي شارك فيها ٢١ من كبار المسؤولين، ركزت على أهمية البداية الجيدة في الحياة وأساليب النماء المبكر، والرعاية والبيئة الآمنة في تنشئة أطفال يتمتعون بالصحة الجسدية، والتوقد الذهني، والأمان العاطفي، والكفاءة الاجتماعية، والقدرة على التعلم. وسوف يعقد في الرياض، في حريف عام ٢٠٠٣، مؤتمر متابعة مسألة توفير الرعاية وفرص النماء في مرحلة الطفولة المبكرة. أما المشاورة المعنية بنوعية التعليم فقد عرضت

الاتجاهات المعاصرة بما فيها غرف الدراسة "الملائمة للأطفال"، وتعميم التعليم العام، ومهارات الحياة. وركز المشاركون على ضرورة وضع مناهج ومواد وثيقة الصلة بالأوضاع المحلية، وقدموا اقتراحات وتوصيات من أجل التعاون في المستقبل.

١٤ - واضطلعت اليونيسيف أيضا بدور هام في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما بين مقرري السياسات في منطقة الخليج خلال السنتين الأخيرتين. وأنشئ في المملكة العربية السعودية، في أواخر عام ٢٠٠٢، فريق مواضيعي تابع للأمم المتحدة ومعني بالإيدز، تشارك في رئاسته وزارة الصحة واليونيسيف، وتشارك فيه وزارات الصحة والإعلام والشؤون الاجتماعية والتربية السعودية، فضلا عن عدد من وكالات الأمم المتحدة. وخلال عام ٢٠٠٣، ستوفر اليونيسيف دعما تقنيا لدراسة استقصائية بشأن الشباب سيجري تنفيذها على نطاق منطقة الخليج عن طريق المكتب التنفيذي لوزارات التربية في منطقة الخليج.

١٥ - وشاركت اليونيسيف أيضا، في الدعوة إلى تعبئة الموارد من أجل الأطفال مع الشركاء الحكوميين والصناديق الإنمائية والقطاع الخاص. والشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص التي أعيد تنشيطها خلال السنوات القليلة الماضية بدأت تؤتي ثمارها، حيث قامت غرفة التجارة والصناعة في دبي بحملة كبيرة لجمع الأموال من أجل اليونيسيف ومن أجل البرامج الصحية التي يضطلع بها الهلال الأحمر في أفغانستان وفلسطين، ومن أجل برنامج اليونيسيف في منطقة الخليج. وما برح صندوق الخليج العربي لمنظمات التنمية التابعة للأمم المتحدة يدعم برامج اليونيسيف في جميع أرجاء العالم، مما يشمل المنح التي قدمت مؤخرا للاضطلاع بأنشطة عاجلة في أفغانستان والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٢، قدمت حكومة الكويت منحة مقدارها ٤٥٠.٠٠٠ دولار تحت بند المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ في أفغانستان. وفي أواخر عام ٢٠٠٢ تم تسمية سعاد عبد الله الممثلة الكويتية الشهيرة، أول رسول خير من منطقة الخليج. وقد ساهمت في جهود جمع الأموال والدعوة إلى مبادرات اليونيسيف الجديدة.

الدروس المستخلصة

١٦ - رغم الوجود المحدود جدا لليونيسيف في بلدان الخليج خلال العقد الماضي، أظهرت المنظمة أن بوسعها إحداث أثر قوي بقيامها بدور العامل الحفاز، وذلك بالتركيز على عدد محدود من الأنشطة والعمل مع هياكل الحكم المركزي لتحسين حالة الأطفال. وتركزت تلك الجهود بصفة رئيسية على الدعوة، وزيادة الوعي، وتبادل الخبرات، ووضع السياسات. وقد اضطلع برنامج عام ٢٠٠٣، بوجه خاص، بدور هام في هذا الصدد. ومن المفروض أن

تواصل اليونيسيف تعبئة الجهود والموارد من الحكومات والمانحين الآخرين والمجتمع المدني وأن تستفيد أيضا مما تشترك فيه بلدان منطقة الخليج، ألا وهو توافر الموارد ووجود بنية أساسية اجتماعية، بما في ذلك الخدمات التي تقدم لفائدة الأطفال والنساء.

١٧ - والواقع أن ازدواجية الجهود الناجمة عن عدم التنسيق عبر القطاعات أدت إلى الحد من أثر الأنشطة. بيد أن ولايات مجالس/لجان الطفولة الوطنية المنشأة حديثا في كل من بلدان منطقة الخليج يمكن أن تحدث أثرا كبيرا في هذا الصدد. كما أن تعزيز قدرات تلك المجالس/اللجان في مجالات وضع السياسات، وتخطيط البرامج، والتنسيق، والتنفيذ، سيضمن الإحساس بالملكية، وتحسين الأثر، وكفالة فعالية برامج الأطفال من حيث التكلفة وإمكانية استدامتها لأجل طويل.

١٨ - وقد كان للتغيرات الإيجابية في مجتمعات منطقة الخليج، التي اقترنت بنهج قائم على أعمال الحقوق، أثرها في تيسير مهمة اليونيسيف في مجال الدعوة إلى تنفيذ أنشطة في مجالات جديدة. فمن خلال الدعوة المستندة إلى وقائع والجيدة التوثيق تسنى إنشاء شراكات تتصدى لما يستجد من شواغل. ويذكر في هذا الصدد أن الفرص المتاحة أمام اليونيسيف للمساعدة في التعبير عن احتياجات الأطفال الضعفاء أو المبعدين والدعوة إلى أعمال حقوقهم سوف تستغل بقدر أكبر في البرنامج الجديد.

١٩ - وثمة مدخل هام إلى جمع الأموال في منطقة الخليج هو برامج اليونيسيف جيدة النوعية التي يمكن أن تولد أموالا أكثر ليس لأطفال بلدان المنطقة فحسب، بل وللأطفال في كل مكان. والأساس البرنامجي الذي أرسى في السنوات الأخيرة من شأنه أن يتيح مزيدا من الفرص لجمع الأموال.

البرنامج دون الإقليمي، ٢٠٠٤-٢٠٠٦

النفقات التقديرية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

موارد أخرى	
١ ٨٥١	الدعوة من أجل اتفاقية حقوق الطفل ورصد تطبيق الاتفاقية
١ ٩٥٥	الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة
٢ ٢٦٠	نماء الشباب ومشاركتهم
٢ ٧٢٤	التكاليف المشتركة بين القطاعات
٨ ٧٩٠	المجموع

عملية الإعداد

٢٠ - تعمل اليونيسيف مع شركائها، منذ استهلال عمليات تحليل الحالة في عام ٢٠٠١، على إعداد برنامج فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وبعد إجراء مشاورات على الصعيد القطري في حزيران/يونيه ٢٠٠١، تولت المجالس/اللجان الوطنية المعنية بالطفولة أمر عمليات تحليل الحالة. وأنشئت خمسة أفرقة وطنية عاملة لاستعراض مشاريع تحليل الحالة وآثارها البرنامجية. وبالتالي حددت أولويات برنامجية عريضة لتوجيه إعداد برنامج عام ٢٠٠٣ وبرنامج فترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ الحالي. واضطلعت البحرين وقطر والمملكة العربية السعودية بأدوار رئيسية في هذا الصدد، وتسعى الكويت والإمارات العربية المتحدة، اللتان لم تنشأ مجالسهما/لجانهما الوطنية المعنية بالطفولة إلا في عام ٢٠٠١، إلى اللحاق بالبلدان الأخرى. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٣، استضافت الجامعة الأمريكية في القاهرة اجتماعاً بشأن الاستراتيجيات حضره عدد كبير من المشاركين من بلدان منطقة الخليج، فضلاً عن مشاركين من مكاتب اليونيسيف في عمان والمملكة العربية السعودية، ومن المكتب الإقليمي. كذلك شاركت الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بنشاط في هذه العملية والتزمت بالترويج لاستراتيجية من أجل الطفل على نطاق منطقة الخليج تستند إلى المسائل موضع الاهتمام المشترك المستخلصة من تحليلات الحالة الخمسة.

الأهداف والنتائج الرئيسية والاستراتيجيات

٢١ - يتمثل الهدف العام لبرنامج التعاون لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ في دعم بلدان منطقة الخليج في تعزيز الأعمال الكاملة لحقوق الأطفال والشباب وكفالاته. وأوجه التشابه بين بلدان المنطقة والأولويات الوطنية المشتركة لتلك البلدان والتوصيات التي أسفرت عنها تحليلات الحالات تؤيد تطبيق استراتيجيات برنامجية على نطاق منطقة الخليج. وفي الوقت نفسه، سوف تتبع إجراءات واستراتيجيات موضوعة لبلدان محددة للاستجابة للظروف المحلية في كل بلد. وسيوفر البرنامج الدعم لما يلي: (أ) وضع القوانين والسياسات والإجراءات التي تتفق مع اتفاقية حقوق الطفل؛ (ب) تعزيز نماء الأطفال وتحقيق قدراتهم الكامنة إلى أقصى حد، وجعلهم قادرين على أن يعيشوا حياة صحية ونشطة، وتمكينهم من الاستفادة من فرص التعلم جيد النوعية؛ (ج) تعزيز مشاركة الشباب وتمكينهم حتى يتسنى لهم أن يشاركوا في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم وأن يكونوا أفضل إعداداً لسن الرشد.

٢٢ - والنتائج الرئيسية المتوقعة تحقيقها من برنامج التعاون هي:

(أ) إنشاء مجموعة أساسية من المؤشرات الموضوعة لبلدان محددة في مجال حقوق

الطفل؛

- (ب) "استحداث قواعد بيانات المعلومات عن الأطفال" في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة؛
- (ج) وضع مجموعة دنيا من المؤشرات لكل بلد تتناول انتهاكات حقوق الأطفال في الحماية؛
- (د) تحسين القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المتصلة بحماية الطفل؛
- (هـ) زيادة النسبة المئوية من الآباء والمدرسين ذوي المعرفة المحددة بعدد من حقوق الطفل الرئيسية؛
- (و) اعتماد سياسات تشجع الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة أو تحسين السياسات القائمة في هذا المجال؛
- (ز) اعتماد سياسات بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية تتمشى مع أحدث المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية؛
- (ح) زيادة النسبة المئوية من مقدمي الرعاية ذوي المعرفة المحددة بثمان ممارسات معروفة لتوفير الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة؛
- (ط) تنقيح مناهج التعليم ما قبل المدرسي في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة؛
- (ي) تنقيح مناهج التعليم الابتدائي للصفين الأول والثاني في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة؛
- (ك) تنقيح مناهج التعليم الثانوي، بما في ذلك الأخذ بالمهارات الحياتية والتربية الوطنية، في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة؛
- (ل) تحسين القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراهقين في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة؛
- (م) زيادة النسبة المئوية من المراهقين ذوي المعرفة المحددة بعدد من الرسائل الرئيسية المتعلقة بمسائل أنماط الحياة؛
- (ن) زيادة النسبة المئوية من الآباء والمدرسين ومتخذي القرار الذين بوسعهم ذكر الرسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق المراهقين؛
- (س) تحسين المواقف والسلوك إزاء المراهقين؛

(ع) زيادة فرص المراهقين في المشاركة.

٢٣ - وستكون برنامج التعاون من ثلاثة برامج هي: (أ) الدعوة من أجل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ورصد التطبيق؛ (ب) توفير الرعاية وفرص النماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ (ج) نماء الشباب ومشاركتهم. والبرنامج الأول برنامج مشترك بين القطاعات ويشمل الأطفال من جميع الفئات العمرية، في حين يركز البرنامج الثاني على مرحلة الطفولة المبكرة والثالث على مرحلة الشباب.

٢٤ - وتوفر اتفاقية حقوق الطفل الإطار الأساسي الشامل للدعم الذي تقدمه اليونيسيف. وبلاستفادة من الدروس المستخلصة، ستقوم المنظمة بتعزيز دورها الحفاز وإدراج المسائل الرئيسية في جداول الأعمال الوطنية. وسيجري السعي إلى بناء القدرات على المستويات المركزية عن طريق توفير التدريب والخبرة الفنية الدولية. وسيجري تمكين المجالس/اللجان الوطنية وغيرها من المؤسسات كيما يتسنى لها تنسيق وضع القوانين والسياسات ذات الصلة وتطبيقها. وسيركز برنامج التعاون على عدد محدود من الأنشطة الرئيسية في مجالات استراتيجية استناداً إلى الزخم الذي تحقق في السنوات الأخيرة، ونتائج تحليلات الحالة، والميزة النسبية المتاحة لليونيسيف، مما سيؤدي إلى تعزيز التطبيق الرائد للأنشطة المبتكرة في هذه المجالات الاستراتيجية. وسيجري تبادل المعلومات فيما بين بلدان الخليج بشأن أفضل الممارسات لإيضاح النتائج المتأتية من تلك الأنشطة المبتكرة.

٢٥ - وسيكون الرصد وتحقيق المعرفة استراتيجية أخرى هامة ستتبع على نطاق منطقة الخليج. الأمر الذي من شأنه أن يساعد على تفهم طبيعة وحجم المشاكل التي يواجهها الأطفال ويسر رصد المؤشرات الأساسية المتعلقة بالأطفال. وتشكّل العملية الجارية لتحديث تحليلات الحالات جزءاً حيوياً من هذه الاستراتيجية.

٢٦ - وسوف توضع استراتيجيات لتدبير الأموال من أجل مواصلة الأنشطة التي تنفذها اليونيسيف وتعزيزها في بلدان منطقة الخليج وغيرها. وسيجري تدعيم التحالفات الحالية والممكنة مع الحكومات والصناديق الإنمائية والقطاع الخاص. وستكتمل استراتيجيات تدبير الأموال بالدعوة إلى زيادة المخصصات من الموارد الطبيعية من أجل الأطفال في منطقة الخليج.

العلاقة بالأولويات الوطنية وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية

٢٧ - أوجدت عملية إعداد تحليلات الحالة الخمسة زخماً قوياً صوب الأولويات الوطنية المتصلة بالأطفال حيث بات يُنظر إليها بوصفها أدوات ضرورية للتخطيط والبرمجة بصورة واقعية - على نطاق منطقة الخليج، وعلى الصعيد الوطني، ومع اليونيسيف. وعلى سبيل

المثال، تعمل قطر على صياغة استراتيجية وطنية من أجل الطفل، باستخدام تحليلات الحالة كأداة للتخطيط. وهذا الارتباط القوي بين تحليلات الحالة والسياسات والبرامج الوطنية سيكفل الاتساق والتجانس في الأهداف والاستراتيجيات والنتائج الرئيسية. كما أن البرنامج يتفق تماما وأهداف الخطط القائمة واستراتيجياتها، مثل الخطة الإنمائية الوطنية السعودية لفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ التي تركز على تعزيز أداء القطاع العام وبناء القدرات الوطنية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، مع تركيز خاص على ضرورة تحقيق المزيد من التنمية في مجالي التعليم والصحة.

٢٨ - وبما أن هذا البرنامج برنامج قصير الأجل، فلا مجال هنا لمواءمة الإطار الزمني مع التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإن كانت قد حرت مواءمة الأولويات قدر الإمكان. وفي البحرين، يقوم عضوان من الفريق الحكومي المعني بتحليلات الحالة بالعمل أيضا في التقييمات القطرية المشتركة. وفي المملكة العربية السعودية، بدأ تنفيذ عملية للتقييمات القطرية المشتركة/إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتتوخى اليونيسيف تحقيق تجانس أهدافها ومقاصدها مع أهداف برنامجها ومقاصده.

العلاقة بالأولويات الدولية

٢٩ - سيسهم البرنامج المقترح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في حماية الفئات الضعيفة، والحد من وفيات الأطفال، وتعميم التعليم الابتدائي، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيسهم البرنامج أيضا في تحقيق أهداف عالم صالح للأطفال المتمثلة في الحماية من إساءة المعاملة والاستغلال والعنف، وتعزيز أنماط الحياة الصحية، وتوفير التعليم جيد النوعية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيجري تناول أولويات خطة اليونيسيف الاستراتيجية المتوسطة الأجل من أجل النماء المتكامل في مرحلة الطفولة المبكرة وتعليم البنات، من خلال برنامج الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة. وستجري معالجة أولوية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأولوية الإقليمية المتصلة بنماء المراهقين ومشاركتهم من خلال برنامج نماء الشباب ومشاركته، أما أولوية حماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال والتمييز فستعالج من خلال مشروع حماية الطفل.

مكونات البرنامج

٣٠ - سيجري من خلال برنامج الدعوة من أجل تطبيق اتفاقية حقوق الطفل ورصد التطبيق دعم البرنامجين الآخرين وإكمالهما بثلاثة مشاريع. فمشروع دعم السياسات

والمؤسسات سيعزز القدرات المؤسسية للمجالس/اللجان الوطنية حتى تصبح مراكز للمعرفة والربط الشبكي قادرة على رصد الاتجاهات في المؤشرات المتعلقة بالأطفال؛ والدعوة من أجل الأطفال؛ ووضع السياسات وتنفيذها؛ والمساعدة في إعداد التقارير المقدمة إلى لجنة حقوق الطفل؛ وتخطيط المتابعة لتوصيات اللجنة. وسيساعد المشروع أيضا على اعتماد/تحسين التشريعات في المجالات الرئيسية التي تتمشى مع اتفاقية حقوق الطفل. أما مشروع الدعوة والرصد وقاعدة المعرفة فسيساعد على تحسين الأنظمة الوطنية لرصد حقوق الأطفال، بما في ذلك قاعدة بيانات المعلومات عن الأطفال. وتشمل المجالات التي تنسم فيها قاعدة المعلومات بالضعف، ومن بينها البيانات المفصلة حسب نوع الجنس وحسب الأعمار، المجالات المتصلة بالمراهقين والشباب، وممارسات الطفولة المبكرة، والصحة النفسية والإدراكية، وإساءة معاملة الأطفال، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيجري دعم دراسات استقصاءات محددة لاستكمال تحليلات الحالة. وستعزز الشراكات مع وسائط الإعلام من أجل أغراض الدعوة. وسييسر ذلك تنفيذ الاتفاقية ويؤدي إلى زيادة النسبة المئوية من الآباء والمدرسين ذوي المعرفة المحددة بعدد من حقوق الطفل الرئيسية. وفي بلدان الخليج الخمسة جميعها، سيعزز مشروع حماية الطفل قضايا محددة متعلقة باتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وذلك بمراجعة القوانين والسياسات القائمة ذات الصلة بإساءة معاملة الأطفال (بما في ذلك آليات الكشف عن حالات الإساءة ووضع أنظمة إحالة لتقديم المشورة وإعادة التأهيل)، والحد الأدنى لسن الزواج والمسؤولية الجنائية، وسن الرشد، والحق في الحصول على اسم وجنسية. وفي قطر، سيجري الترويج لتحديد سن أدنى للعمل. وسيستفيد المشروع من خبرات البحرين في استخدام التلفزيون للتوعية بالمسائل الأساسية المتعلقة بحماية الطفل. وسيهدف المشروع أيضا إلى تعزيز قدرات المؤسسات الرئيسية على تقييم انتهاكات محددة لحقوق الأطفال في الحماية وتحليلها ومعالجتها.

٣١ - وستتناول برنامج الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي يتشكل من مشروعين ويستهدف الأطفال منذ الميلاد إلى عمر ٨ سنوات، الحاجة إلى تحسين ممارسات رعاية الأطفال، وتحسين فرص الحصول على التعليم ما قبل المدرسي ونوعية ذلك التعليم، وتحسين نوعية التعليم في الصفين الأولين من المدرسة الابتدائية. وسيعزز البرنامج اعتماد نهج متكامل لضمان الرعاية والنماء للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة بتعزيز الروابط بين الصحة، والتغذية، والتعليم، والجوانب النفسية.

٣٢ - وسيعزز مشروع تحسين التربية والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة نهجا متكاملا لرعاية الأطفال بالتصدي لممارسات رعاية الطفل الرئيسية المتصلة بالرضاعة الطبيعية الخالصة

والتغذية التكميلية (في الكويت وقطر بصفة خاصة)، وسوء التغذية الناجم عن نقص البروتين والطاقة (في الكويت والمملكة العربية السعودية)، وفقر الدم، والمغذيات الدقيقة، والنماء النفسي، وإساءة معاملة الأطفال. وفي المملكة العربية السعودية، سيقدم الدعم إلى اللجنة الوطنية للرضاعة الطبيعية. وستوجه الحملات الإعلامية إلى مقدمي الرعاية بغية تحسين معارفهم ومواقفهم وسلوكهم. وستعزز اليونيسيف أيضا تحسين القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية من أجل الرعاية والنماء للطفل في مرحلة الطفولة المبكرة وتحسين التربية والإدارة المتكاملة لأمراض الطفولة. وسيهدف المشروع إلى زيادة النسبة المئوية لمقدمي الرعاية ذوي المعرفة المحددة بثمان ممارسات معروفة لرعاية الطفولة المبكرة بنهاية عام ٢٠٠٦، وتعزيز اعتماد أو تحسين سياسات تشجع الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة وسياسات بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية تتمشى مع أحدث المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية.

٣٣ - وسيعزز مشروع التعليم ما قبل المدرسي/التعليم جيد النوعية تحسين فرص الحصول على التعليم ما قبل المدرسي وتحسين نوعية التعليم الابتدائي. وسيدعو المشروع أيضا إلى مد نطاق إلزامية التعليم الابتدائي لتشمل جميع بلدان الخليج. وسيقدم الدعم لتطوير المناهج المدرسية، بما في ذلك إدخال مفهومي تعميم التعليم والتعليم جيد النوعية. وسيعزز مفهوم المدارس "الملائمة للأطفال"، كما ستعزز المنهجيات الرامية إلى كفاءة إنجازات التعلم ورصدها. واستنادا إلى المعدلات المرتفعة للالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي في الكويت والمبادرة المشتركة بين اليونيسيف والبحرين لتحسين التعليم ما قبل المدرسي، ستعزز المنظمة مبادرات مماثلة في بلدان أخرى في منطقة الخليج، خاصة في المملكة العربية السعودية، حيث تمثل زيادة فرص الحصول على التعليم ما قبل المدرسي أولوية. وسيدعم هذا المشروع تنقيح مناهج التعليم ما قبل المدرسي في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة بنهاية عام ٢٠٠٦، وتنقيح مناهج التعليم الابتدائي للصفين الأول والثاني في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة بنهاية عام ٢٠٠٦.

٣٤ - ويتكون برنامج نماء الشباب ومشاركتهم من مشروعين ويستهدف الأطفال من سن ١٢ إلى ١٨ سنة. وسيعالج البرنامج نقص المعلومات بشأن حالة المراهقين، فضلا عن نقص المهارات الحياتية والنقص الشديد في فرص التعبير عن النفس لدى المراهقين، مع التركيز على حالات عدم التوازن بين الجنسين والمسائل ذات الصلة. وسيعالج البرنامج أيضا الحاجة إلى أن يقوم مقررو السياسات والمجتمعات عموما بتوفير الفرص للمراهقين للمشاركة بنشاط في تقييم مشاكلهم وإيجاد حلول بأنفسهم لها. وسيشمل دعم اليونيسيف المساعدة التقنية، والتدريب وحلقات العمل، وتبادل الخبرات داخل منطقة الخليج وخارجها، والحملات

الإعلامية، والدراسات، واللقاءات مع المجموعات المستهدفة، وأنواعاً أخرى من البحث التنفيذي.

٣٥ - وسيعزز مشروع أنماط الحياة الصحية تطوير المناهج في مرحلة التعليم الثانوي، بما في ذلك مفاهيم توفير تعليم جيد النوعية في سياق المهارات الحياتية والتربية الوطنية. وسيُستهدف المراهقون برسائل تروج لأنماط الحياة الصحية مثل الوقاية من إساءة استعمال المخدرات والإيدز والعنف. وبالنظر إلى معدلات الخصوبة المرتفعة فيما بين المراهقات في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، سيتضمن المشروع رسائل بشأن الزواج المبكر. وسيقدم الدعم إلى الدراسات والاستقصاءات والبحوث، عند الاقتضاء. وفي البحرين، سيجري دعم عملية وضع استراتيجية إعلامية. وسيدعم المشروع تنقيح مناهج المدارس الثانوية، بما في ذلك إدخال المهارات الحياتية والتربية الوطنية، في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة بنهاية عام ٢٠٠٦، وزيادة النسبة المئوية من المراهقين ذوي المعرفة المحددة بعدد من الرسائل الرئيسية المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بأنماط الحياة؛ وزيادة المعرفة بحالة المراهقين ومواقفهم وممارساتهم.

٣٦ - وسيدعو مشروع المشاركة والتمكين إلى زيادة الفرص للمراهقين من الأولاد والبنات على السواء للمشاركة في إدارة المدارس وتنمية المجتمعات المحلية، وإلى مشاركة المراهقين في أنشطة التخطيط الوطني، وفي المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية، وفي وسائط الإعلام. وسيجري استقصاء دور المتطوعين الشباب في مشروع بطاقات المعايدة في الكويت بوصفه مدخلاً إلى زيادة المشاركة. وستستهدف وسائط الإعلام الآباء والمدرسين ومتخذي القرار لتحسين معرفتهم ومواقفهم وممارساتهم إزاء المراهقين. كذلك سيعزز المشروع وضع قوانين وسياسات ومبادئ توجيهية "ملائمة للمراهقين". وسيهدف إلى زيادة النسبة المئوية من الآباء والمدرسين ومتخذي القرار الذين بوسعهم الرجوع إلى الرسائل الرئيسية المتعلقة بحقوق المراهقين، وتحسين القوانين والسياسات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراهقين في ثلاثة من بلدان منطقة الخليج الخمسة، وتحسين فرص المراهقين في المشاركة.

٣٧ - وستستخدم التكاليف المشتركة بين القطاعات لتغطية تكاليف الموظفين والتكاليف غير المتعلقة بالموظفين على السواء، مما يشمل تكلفة موظف تخطيط برامج دولي من الفئة الفنية وخمسة موظفين من فئة الخدمات العامة، وتكاليف التشغيل، ومعدات المكاتب، وتدريب الموظفين.

الشراكات الرئيسية

٣٨ - سوف تُنسق أنشطة برنامج منطقة الخليج على نحو وثيق مع مكاتب اليونيسيف الأخرى في المنطقة، لا سيما مكتب اليونيسيف في عُمان. إضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة عملها عن كثب مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين في البحرين والكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. وستواصل اليونيسيف أيضا تعزيز التحالفات مع عدد من الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

٣٩ - والواقع أن بلدان منطقة الخليج ليست مؤهلة للاستفادة من الموارد العادية لليونيسيف نظرا لأن مؤشراهما للدخل القومي الإجمالي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة تتجاوز العتبات التي حددها المجلس التنفيذي. وعدا مساهمة متواضعة من ميزانية اليونيسيف للدعم، سوف يغطي كل تمويل البرامج والتكاليف التشغيلية من الموارد الأخرى. وسيتعين على الحكومات أنفسها توفير القدر الأكبر منها، حيث أنها أعربت عن الحاجة لأن تواصل اليونيسيف الإبقاء على وجودها في المنطقة دون الإقليمية. كذلك سيشكل تمويل القطاع الخاص والتمويل غير الحكومي مصدرا هاما للموارد الأخرى.

٤٠ - وقد ظلت بلدان منطقة الخليج تقدم مساهمات هامة للموارد العادية العامة وللموارد الأخرى المخصصة لبلدان أخرى. حيث أسهمت حكومتا المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بمبالغ كبيرة في الموارد العادية لسنتين عديدة. ومن بين الجهات المانحة غير الحكومية في منطقة الخليج، يواصل صندوق الخليج العربي لمنظمات التنمية التابعة للأمم المتحدة دوره كمساهم بارز في الموارد الأخرى المقدمة لبلدان أخرى.

٤١ - وستواصل اليونيسيف، انطلاقا من الدروس المستخلصة ومن أن عملها في المنطقة دون الإقليمية قد ازداد فعالية ووضوحا، تدبير الأموال في تلك المنطقة كيما يتسنى لها تحقيق أقصى إمكاناتها. وسيكون برنامج التعاون لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦ مصحوبا باستراتيجية لجمع الأموال. وستواصل اليونيسيف استخدام الدخل المتأتي من بيع بطاقات المعايدة في منطقة الخليج لدعم البرنامج.

الرصد والتقييم وإدارة البرنامج

٤٢ - ستكون الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الشريك الرئيسي في تنسيق البرنامج على نطاق منطقة الخليج. وستقوم المجالس/اللجان الوطنية الخمسة المعنية بالطفولة بتنسيق تنفيذ البرنامج على الصعيد القطري. وسيكون الوزراء المختصون الشركاء الرئيسيين في تخطيط المشاريع المحددة وتنفيذها.

٤٣ - وستتفق اليونيسيف مع شركائها في كل بلد من البلدان الخمسة على الخطط الرئيسية التي تدوم ثلاث سنوات والمتعلقة بالعمليات وخطط العمل السنوية للمشاريع. وسوف تُوضع خطط المشاريع بالاشتراك مع الوزراء المختصين والشركاء الآخرين استناداً إلى أهداف برنامج التعاون وبناء على التوصيات المنبثقة عن الاستعراضات السنوية، مع إجراء التنقيحات الملائمة في ضوء التغييرات في حالة التمويل أو في الاحتياجات ذات الصلة. وسيكون الاستعراض السنوي الثاني، المقرر إجراؤه في نهاية عام ٢٠٠٥، بمثابة استعراض منتصف المدة وسيوفر مساهمات هامة من أجل إجراء التغييرات ذات الصلة في البرنامج، ومن أجل التقدم باقتراحات تتعلق بالتعاون في المستقبل.

٤٤ - وسيتم وضع خطة للرصد والتقييم المتكاملين لفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، كما سيتم وضع خطط سنوية للرصد والتقييم. وستحدد الاحتياجات المتصلة بالبحوث والدراسات والاستقصاءات والتقييمات على أساس أهداف البرنامج ومؤثراته. وسيساعد البرنامج أيضاً في تعزيز أنظمة الرصد الوطنية التي ستدمج هذه المؤثرات.

٤٥ - وستتولى مكتب منطقة الخليج في الرياض، الذي سيكون مقراً للممثل اليونيسيف وموظف تخطيط البرنامج والموظف الوطني المسؤول عن الرعاية والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، تنسيق أنشطة البرنامج في البلدان الخمسة يدعمه في ذلك موظفون من فئة الخدمات العامة. وسيباشر موظف دولي لتخطيط البرامج مهامه في البحرين وآخر في قطر، حيث سيكونان مسؤولين أمام مكتب منطقة الخليج. وباستثناء الممثل وموظفي فئة الخدمات العامة الثلاثة، سيغطي تمويل تكلفة جميع الموظفين بمن فيهم الموظفون الدوليون الثلاثة من الموارد الأخرى. وقد تقرر شعبة القطاع الخاص ندب موظفين في منطقة الخليج من أجل تدبير الأموال، من بينهم موظف دولي من الفئة الفنية.